



سلطة النقد الفلسطينية

تقرير التطورات النقدية

الربع الأول
2020

دائرة الأبحاث والسياسة النقدية
تموز 2020

©تموز، 2020.

جميع الحقوق محفوظة.

في حالة الاقتباس، يرجى الإشارة إلى هذه المطبوعة كالتالي:
سلطة النقد الفلسطينية، 2020. تقرير التطورات النقدية، الربع الأول 2020، تموز.
رام الله-فلسطين.

جميع المراسلات توجه إلى:

سلطة النقد الفلسطينية

ص.ب. 452، رام الله والبيرة - فلسطين.

هاتف: 2-2409920 (+ 970)

فاكس: 2-2409922 (+ 970)

بريد إلكتروني: info@pma.ps

صفحة إلكترونية: www.pma.ps

الملخص التنفيذي

يمكن تلخيص أبرز التطورات التي شهدتها السيولة المحلية في الربع الأول من العام 2020 مقارنة مع الربع السابق من العام 2019 بما يلي:

- تراجع السيولة المحلية بنسبة 0.9%، لتبلغ 12,440.7 مليون دولار.
- تراجع صافي الموجودات الأجنبية للجهاز المصرفي بنحو 5.4%، لتصل إلى 5,135.9 مليون دولار، مقابل ارتفاع صافي الموجودات المحلية بنسبة 1.5%، لتبلغ 9,205.4 مليون دولار.
- تراجع نسبة السيولة القانونية للمصارف إلى 43.0% مقارنة مع 45.5% في الربع السابق.
- نمو قيمة النقود الاحتياطية بنسبة 3.5% لتبلغ 1,662.2 مليون دولار.
- ارتفاع الاحتياطيات الرسمية لسلطة النقد بنسبة 12.2% لتصل 738.7 مليون دولار.
- ارتفاع قيمة النقد المتداول المقدر في فلسطين بنحو 14% ليبلغ 3,894.5 مليون دولار، إلى جانب ارتفاع عرض النقد (M2) المقدر بنسبة 2.3% ليبلغ حوالي 16.3 مليار دولار.

المحتويات

iii	الملخص التنفيذي
1	المفاهيم والمصطلحات
2	أولاً: السيولة المحلية
4	ثانياً: النقود الاحتياطية
4	ثالثاً: الاحتياطيات الرسمية (الأجنبية) لسلطة النقد
5	رابعاً-السيولة القانونية للمصارف
5	خامساً- هيكل أسعار الفائدة على الودائع والقروض
6	سادساً-تطورات عرض النقد المقدر (M2) في فلسطين
7	الملاحق
7	ملحق رقم (1): تقدير النقد المتداول وعرض النقد (M2) في فلسطين
8	ملحق رقم (2): مسح البنك المركزي (سلطة النقد)
9	ملحق رقم (3): مسح المصارف المرخصة في فلسطين (شركات الإيداع الأخرى)
10	ملحق رقم (4): مسح البنك المركزي والمصارف المرخصة في فلسطين (شركات الإيداع)

المفاهيم والمصطلحات

السيولة المحلية: عبارة عن عرض النقد بمعناه الواسع (M2)¹. ويتم احتساب السيولة المحلية بطريقتين:

1. حسب العوامل المؤثرة، وتتكون مما يأتي:

- صافي الأصول المحلية: تشمل صافي مستحقات الجهاز المصرفي (البنك المركزي والمصارف) على الحكومة المركزية (قروض ممنوحة للحكومة مطروحاً منها الودائع الحكومية)، والمستحقات على القطاعات الاقتصادية المحلية (قروض، سندات، أسهم) باستثناء الحكومة المركزية.
- صافي الأصول الأجنبية: تشمل كافة الأرصدة والاستثمارات الأجنبية والنقد في الصندوق للجهاز المصرفي التي تدخل في تعريف النقد بمعناه الواسع مطروحاً منها ودائع واستثمارات غير المقيمين لدى الجهاز المصرفي.
- صافي البنود الأخرى: تشمل كافة الموجودات الأخرى مطروحاً منها كافة الخصوم الأخرى، التي لم يتم احتسابها في البندين السابقين.

2. حسب المكونات، وتتكون من: النقد المتداول، والودائع غير المصرفية لدى المصارف (تشمل الودائع الجارية، وودائع التوفير، والآجلة التي يطلق عليها شبه النقد) باستثناء ودائع الحكومة المركزية. وفي الحالة الفلسطينية ونظراً لعدم وجود عملة وطنية، وعدم وجود تقدير حقيقي لكمية النقد المتداول خارج الجهاز المصرفي بالاستناد إلى كمية النقد المصدر؛ فقد اقتصر مفهوم السيولة المحلية على الودائع غير المصرفية فقط.

النقد الاحتياطية: تشمل كافة أرصدة المصارف لدى البنك المركزي، سواء كانت احتياطيات إلزامية أو اختيارية.

القاعدة النقدية: تشمل النقد المتداول، وكافة ودائع المصارف والشركات المالية لدى السلطة النقدية.

الاحتياطيات الرسمية: تشمل الموجودات الخارجية للبنوك المركزية بالعملة الأجنبية القابلة للتحويل والتي تستخدم في تسوية المعاملات الدولية، وذلك استناداً إلى التعريف الصادر عن صندوق النقد الدولي.

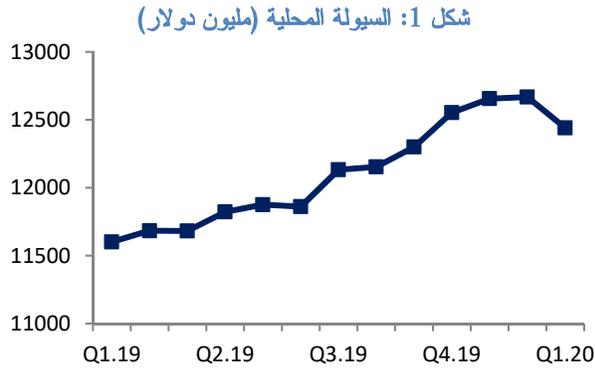
السيولة القانونية: تقتضي تعليمات سلطة النقد بأن لا تقل نسبة السيولة القانونية للمصارف عن 25%، وتنقسم مكونات هذه النسبة إلى جزأين رئيسيين:

- **البسط:** يشمل الموجودات النقدية التي يمتلكها المصرف، وتتألف من: النقد في الصندوق، والأرصدة التي تستحق خلال شهر بخلاف الاحتياطي الإلزامي، وسندات الخزينة التي تستحق خلال فترة أقل من سنة، وسندات أخرى تستحق خلال فترة أقل من سنة، والائتمانات التي تستحق خلال شهر بخلاف الجاري مدين.
- **المقام:** يشمل الالتزامات السائلة، وتتألف من: الودائع الجارية وودائع التوفير، وودائع الجمهور الآجلة التي تستحق خلال شهر، وودائع المصارف وسلطة النقد التي تستحق خلال شهر، وإجمالي السقوف غير المستغلة للائتمانات المباشرة القائمة، والتزامات نظامية متوقع تحققها خلال شهر. ويستثنى منها التأمينات النقدية المحجوزة والمبالغ مقيدة السحب حتى وإن حان موعد استحقاقها.

¹ في الحالة الفلسطينية ونظراً لعدم وجود عملة وطنية، وبالتالي عدم معرفة كمية النقد المتداول خارج الجهاز المصرفي إلا من خلال التقدير كما هو وارد في هذه النشرة، فقد اقتصر مفهوم السيولة المحلية على الودائع غير المصرفية فقط.

التطورات النقدية

أولاً: السيولة المحلية

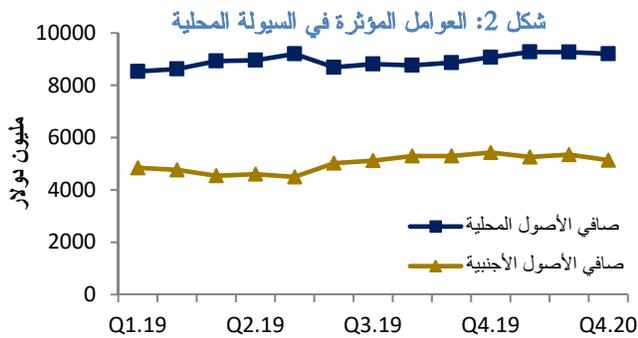


شهد الربع الأول من العام 2020 تراجعاً طفيفاً في مستويات السيولة المحلية، وبنحو 0.9% مقارنة بنحو 3.5% في الربع الأخير من العام السابق. ويعكس هذا التراجع بدرجة أساسية التراجع المسجل في صافي الموجودات الأجنبية بنسبة 5.4%، مقابل نمو صافي الائتمان المحلي بنسبة 1.5% خلال الفترة ذاتها، لتتخفص قيمة السيولة المحلية إلى 12.4 مليار دولار.

وتعزى هذه التغيرات إلى التطورات التي طرأت على كل من العوامل المؤثرة في السيولة وكذلك في مكوناتها، وذلك على النحو التالي:

1. العوامل المؤثرة على السيولة المحلية

- استمر الأثر الإيجابي لصافي الأصول المحلية (صافي الائتمان المحلي) على السيولة المحلية خلال الربع الأول من العام 2020، حيث مارس هذا المكون أثراً توسعياً على نمو السيولة المحلية بواقع 1.5% مقارنة بنحو 2.9% في الربع السابق من العام السابق، لتصل إلى 9,205.4 مليون دولار. وجاء هذا النمو كنتيجة أساسية للنمو الملحوظ في صافي الائتمان الموجه لكل من القطاع الخاص بنسبة 2.4% (ليبلغ 7.9 مليار دولار) وقطاع الشركات



المالية بنسبة 2.7% (ليصل إلى 58.8 مليون دولار)، مقابل تراجع المستحقات على السلطات المحلية بنسبة 10.7% (لتبلغ 16.2 مليون دولار)، إضافة إلى تراجع المستحقات على الشركات العامة غير المالية بنسبة 1.6% (لتصل إلى 8.7 مليون دولار)، وتراجع صافي الائتمان

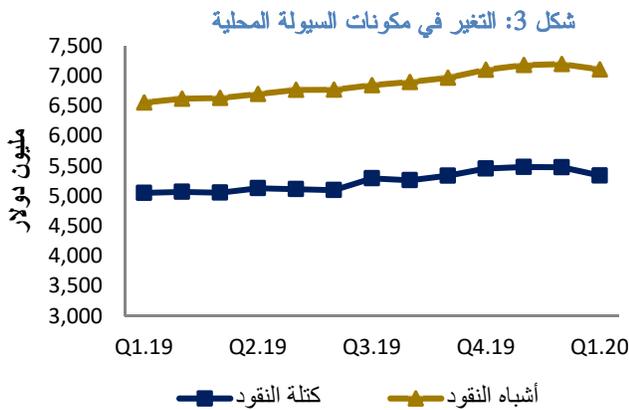
الموجه للحكومة المركزية بنسبة 3.9% (ليبلغ 1,252.0 مليون دولار، على إثر تراجع الائتمان الموجه للحكومة

المركزية تراجعاً طفيفاً بنسبة 0.3% إلى 1,630.2 مليون دولار، ونمو ودائع الحكومة المركزية بنسبة 13.9% إلى 378.2 مليون دولار خلال نفس الفترة.

- ساهم صافي الموجودات الأجنبية بشكل سلبي على السيولة المحلية خلال الربع الأول من العام 2020 بنسبة 5.4% مقارنة بنمو بلغ 6.0% خلال الربع السابق ليسجل 5135.9 مليون دولار. وجاء هذا التراجع نتيجة تراجع الائتمان الممنوح لغير المقيمين بنسبة 4.5% لتتخفص مستحقات غير المقيمين إلى 5,983.6 مليون دولار، مقابل زيادة ودايع غير المقيمين بنسبة 1.4% لتصل إلى 847.7 مليون دولار.
- نمو الأسهم والحقوق الأخرى في نهاية الربع الأول من العام 2020 بنسبة 1.0% مقارنة بالربع السابق لتبلغ حوالي 2,029.3 مليون دولار.
- أما صافي البنود الأخرى والتي تشمل جميع البنود في ميزانية سلطة النقد والميزانية المجمعلة للمصارف التي لم يتم تناولها ضمن البنود المتعلقة بالأصول والخصوم الأجنبية والائتمان المحلي والأسهم والحقوق الأخرى، فقد مارست أثراً توسعياً على السيولة المحلية، بارتفاعها إلى نحو 129.3 مليون دولار مقارنة مع نحو 63.2 مليون دولار في الربع السابق.

2. مكونات السيولة المحلية

تشير البيانات المتعلقة بتحليل مكونات السيولة المحلية إلى تراجع الأهمية النسبية لكتلة النقود بنحو 0.6 نقطة مئوية في نهاية الربع الأول إلى حوالي 42.9% من إجمالي السيولة المحلية مقابل ارتفاع الأهمية النسبية لكتلة أشباه النقود إلى



57.1%، حيث بلغ حجم الودائع ضمن مفهوم السيولة نحو 12.4 مليار دولار في الربع الأول 2020. وذلك على خلفية:

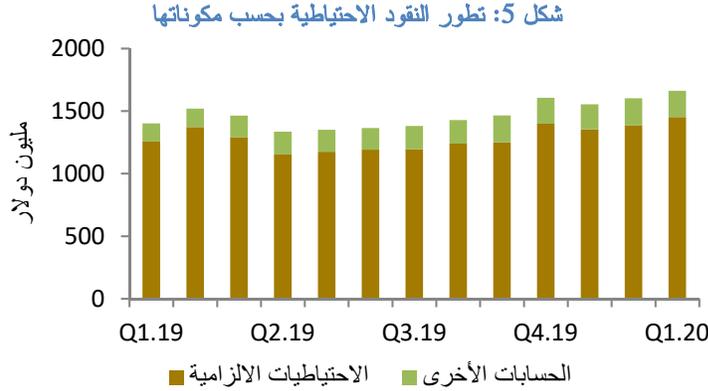
(1) تراجع كتلة النقود بنحو 2.1% خلال الربع الأول من العام، مقارنة مع نمو 3.1% في الربع السابق، ونمو بنحو 5.7% في الربع المناظر من العام 2019، لتبلغ 5,337.2 مليون دولار.

(2) ارتفاع كتلة أشباه النقود (الودائع الأخرى) بشكل

طفيف (0.1%) مقارنة مع الربع السابق، وبنحو 8.4% عن مستواها في الربع المناظر من العام 2019، لتبلغ 7,103.5 مليون دولار.

ثانياً: النقود الاحتياطية

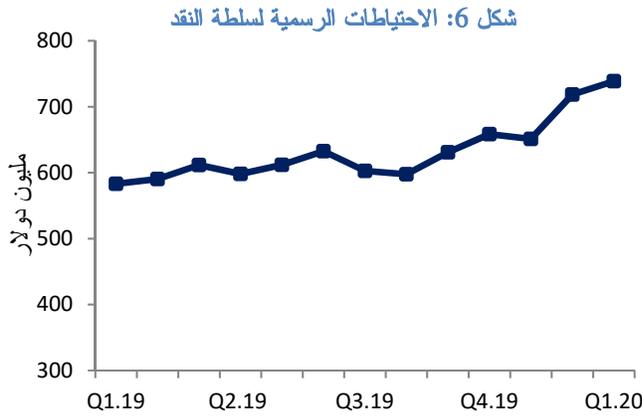
نمت قيمة النقود الاحتياطية² خلال الربع الأول من العام 2020 بنسبة 3.5%، مقارنة مع 16.3% في الربع الأخير من العام 2019، لتبلغ 1,662.2 مليون دولار. وجاء هذا النمو بدرجة أساسية نتيجة لارتفاع الاحتياطيات الإلزامية بنسبة 3.8% إلى 1,452.4 مليون دولار، والحسابات



الأخرى بنسبة 1.8% إلى 209.8 مليون دولار خلال فترة المقارنة نفسها. كما سجلت النقود الاحتياطية أيضاً نمواً بنسبة 18.7% مقارنة بقيمتها التي كانت عليها خلال نفس الفترة من العام السابق، متأثرة بنمو كل من الاحتياطيات الإلزامية بنحو 15.6%، والحسابات الأخرى بنسبة 45.6%.

ثالثاً: الاحتياطيات الرسمية (الأجنبية) لسطة النقد

استمر رصيد الاحتياطيات الرسمية لسطة النقد بالنمو في الربع الأول من العام 2020 بشكل ملحوظ، مسجلاً ارتفاعاً بنسبة



12.2% مقارنة بالربع السابق، وبنحو 26.7% في الربع الأول من العام السابق لتبلغ قيمتها 738.7 مليون دولار. وقد جاء هذا النمو مدفوعاً بدرجة أساسية بارتفاع احتياطيات العملة الأجنبية بنسبة 14.4% لتسجل نحو 630.7 مليون دولار، ونمو طفيف للاحتياطيات الأخرى بنسبة 1.1% لتبلغ 108.1 مليون دولار (معظمها سندات خارج فلسطين).

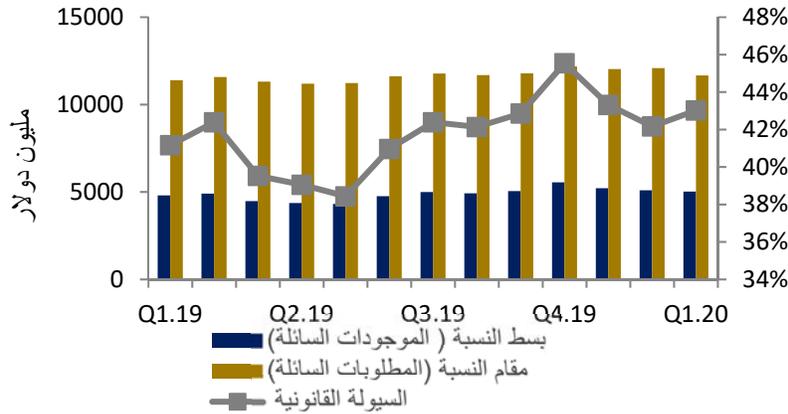
كما ارتفعت نسبة الاحتياطيات الرسمية من التزامات النقود بمعناها الواسع (M2) لتسجل 4.5% مقارنة بنحو 4.1% في الربع السابق. كما ارتفعت نسبة الاحتياطي إلى الواردات الشهرية ارتفاعاً لتسجل 1.84 مقارنة بنحو 1.29 في الربع السابق و1.28 في الربع المناظر من العام 2019.

² تمثل ودائع المصارف والمؤسسات المالية الأخرى لدى سلطة النقد.

رابعاً- السيولة القانونية للمصارف

تراجعت نسبة السيولة القانونية في الربع الأول من العام 2020 بنحو 2.52 نقطة مئوية، لتبلغ 43.0% مقارنة مع 45.5% في الربع الأخير من العام 2019، وجاء هذا التراجع كنتيجة لتراجع الموجودات السائلة (بسط النسبة) بنحو 9.6% لتبلغ نحو 5,018.7 مليون دولار، كما تراجعت أيضاً المطلوبات السائلة (مقام النسبة) بنسبة 4.3% إلى 1,1664.8 مليون دولار.

شكل 7: السيولة القانونية للمصارف العاملة في فلسطين



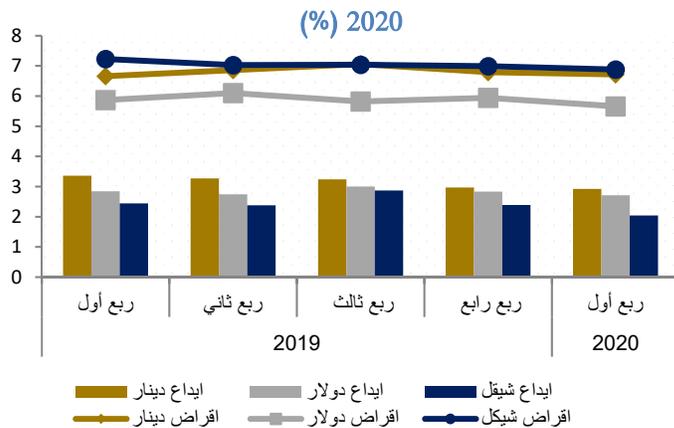
لكن وبالمقارنة مع الربع المناظر من العام 2019 فقد ارتفعت نسبة السيولة القانونية بنحو 1.8 نقطة مئوية. وبشكل عام، تعتبر نسبة السيولة القانونية للمصارف أعلى من الحد الأدنى للسيولة القانونية بحسب تعليمات سلطة النقد (25%).

خامساً- هيكل أسعار الفائدة

على الودائع والقروض

شهد متوسط أسعار الفائدة على الإقراض خلال الربع الأول من العام 2020 ميلاً للهبوط للقروض والسلف بكافة العملات

شكل 8: متوسط الفوائد الدائنة والمدينة بالعملات المختلفة، 2019-2020



مقارنة بالربع الرابع من العام 2019، حيث بلغ متوسط سعر الفائدة على القروض بعملة الدولار 5.66% مقارنة بنحو 5.94% في الربع السابق، كما بلغ متوسط الفائدة على القروض بالدينار الأردني 6.72% مقارنة مع 6.79%، أما على الشيكال الإسرائيلي فسجل متوسط سعر الفائدة 6.88% مقارنة مع 6.99% خلال الفترة ذاتها.

وعلى الجانب الآخر، سجل متوسط أسعار الفائدة على الودائع بجميع العملات تراجعاً نسبياً أيضاً لتبلغ نحو 2.92% و 2.71% و 2.04% للدينار والدولار والشيكال على الترتيب.

وقد انعكست هذه التغيرات على هامش فائدة الإيداع والإقراض، حيث تراجع الهامش بين أسعار الفائدة على التسهيلات والودائع بعملتي الدولار والدينار، للأولى من 3.11 نقطة مئوية إلى 2.95 نقطة مئوية، وللثانية من 3.82 إلى 3.80 نقطة مئوية، في حين ارتفع هذا الهامش على عملة الشيكال إلى 4.84 نقطة مئوية مقارنة بنحو 4.60 نقطة خلال نفس الفترة.

سادساً-تطورات عرض النقد المقدر (M2) في فلسطين

في ظل عدم وجود عملة وطنية، ونظراً لصعوبة احتساب قيمة النقد المتداول خارج الجهاز المصرفي بالطرق المباشرة، فقد لجأت الدراسات التي قامت بها سلطة النقد سابقاً لتقدير قيمة النقد المتداول باستخدام بعض النسب الإسترشادية من بعض الدول المجاورة كنسبة النقد المتداول إلى الودائع تحت الطلب في الأردن على سبيل المثال وتطبيقها على فلسطين وذلك لتشابه السلوك المصرفي للأفراد في البلدين، إضافة لتشابه العادات والتقاليد والقيم وتشابه السلوك الاجتماعي والاقتصادي فيما يخص الادخار والإنفاق وذلك وفق المنهجية التالية:

1. تقدير قيمة النقد المتداول في الاقتصاد الفلسطيني بالاستناد إلى نسبة النقد المتداول للودائع الجارية في الأردن بكافة العملات خلال أي فترة زمنية. ولأغراض عملية الاحتساب فقط، تم إجراء بعض المعالجة الإحصائية البسيطة، وذلك من خلال طرح قيمة الودائع الجارية بالعملة الأردنية لدى المصارف في فلسطين من بسط هذه النسبة. أي أن بسط هذه النسبة يساوي قيمة النقد المتداول المصرح به من قبل البنك المركزي الأردني مطروحاً منه قيمة الودائع الجارية بالعملة الأردنية لدى المصارف في فلسطين. في حين أن مقام هذه النسبة يساوي قيمة الودائع الجارية المصرح بها من البنك المركزي الأردني مضافاً إليها قيمة الودائع الجارية بالدينار الأردني لدى المصارف في فلسطين، ومن ثم ضرب هذه النسبة بقيمة الودائع الجارية في فلسطين للوصول لتقدير قيمة النقد المتداول.

2. إضافة قيمة النقد المتداول المحسوب أعلاه إلى إجمالي الودائع (الجارية والتوفير ولأجل) في فلسطين بكافة العملات المتداولة (مستثنى منها ودائع الحكومة المركزية وودائع غير المقيمين) لتقدير قيمة عرض النقد (M2) كما هو موضح في الجدول أدناه.

وبتطبيق هذه المنهجية على فلسطين تكون نتائج تقدير قيمة النقد المتداول خارج الجهاز المصرفي وبالتالي عرض النقد (M2) كما في الملحق رقم (1)، والتي تشير إلى ارتفاع عرض النقد المقدر بنحو 2.3% مقارنة بالربع الرابع من العام 2019، ليبلغ المجموع التراكمي لعرض النقد المقدر في الربع الأول من العام 2020 نحو 16.3 مليار دولار، متأثرة بتراجع طفيف (0.9%) في إجمالي الودائع إلى نحو 12,440.8 مليون دولار أو ما نسبته 76.2% من عرض النقد (M2)، مقابل ارتفاع النقد المتداول المقدر خارج القطاع المصرفي (Currency in Circulation) بنسبة 14.0% لتصل إلى 3,894.5 مليون دولار أو ما نسبته 23.8% من إجمالي عرض النقد (M2).

ملحق رقم (1): تقدير النقد المتداول وعرض النقد (M2) في فلسطين

عرض النقد M2 في فلسطين	النقد المتداول في فلسطين	إجمالي الودائع في فلسطين (باستثناء ودائع الحكومة المركزية)	ودائع التوفير ولأجل في فلسطين	الودائع الجارية في فلسطين	النقد المتداول/ الودائع الجارية (%)	النقد المتداول في الاقتصاد الأردني	النقد الأردني لدى الجهاز المصرفي في فلسطين	الودائع الجارية في الأردن	النقد المتداول في الأردن	
4655.0	818.2	3836.9	2558.6	1278.3	64.0	1782.1	254.7	2539.1	2027.4	2006
5651.2	1029.4	4621.8	3046.5	1575.3	65.3	1910.1	262.3	2660.7	2172.4	2007
6521.8	1296.3	4225.5	3479.2	1746.3	74.2	2374.3	290.5	2908.2	2664.8	2008
6811.1	1266.9	5544.2	3575.0	1969.2	64.3	2364.4	315.1	3360.0	2679.5	2009
7492.7	1396.5	6096.2	3815.7	2280.5	61.2	2487.7	355.9	3706.4	2843.6	2010
7737.7	1397.7	6339.9	3904.6	2435.3	57.4	2651.6	367.7	4252.2	3019.3	2011
8496.9	1728.6	6768.2	4157.4	2610.9	66.2	2872.5	342.5	3996.1	3215.0	2012
9816.1	2318.9	7497.2	3675.5	3822.1	60.7	3175.3	431.3	4801.8	3606.6	2013
10311.8	2276.3	8035.5	3970.9	4064.6	56.0	3314.1	490.4	5427.3	3804.4	2014
11202.9	2335.4	8867.5	4388.8	4478.7	52.1	3386.2	547.0	5947.0	3933.2	2015
12376.7	2610.8	9765.9	4856.8	4909.1	53.2	3606.2	575.1	6205.6	4181.3	2016
13900.1	2897.8	11002.3	5908.5	5093.8	56.9	3675.2	651.3	5809.0	4326.5	2017
14515.3	3103.4	11411.9	6379.6	5032.3	61.7	3691.1	605.3	5379.9	4296.4	2018
15968.0	3415.2	12552.8	7099.0	5453.8	62.6	3975.0	656.0	5691.8	4631.0	2019
14736.6	3135.0	11601.6	6552.6	5049.0	62.1	3697.7	619.4	5336.0	4317.1	2019 Q1
15138.6	3316.1	11822.5	6695.1	5127.4	64.7	3947.3	621.8	5481.6	4569.1	2019 Q2
15450.4	3318.0	12132.4	6841.2	5291.2	62.7	3954.5	644.3	5661.9	4598.8	2019 Q3
15968.0	3415.2	12552.8	7099.0	5453.8	62.6	3975.0	656.0	5691.8	4631.0	2019 Q4
16335.2	3894.5	12440.8	7103.5	5337.2	73.0	4671.2	647.6	5754.1	5318.8	2020 Q1

الأعمدة (1-4) مليون دينار أردني، والأعمدة (6-10) مليون دولار أمريكي.

وجب التنويه بأن البيانات في هذا الجدول تم تحديثها بناء على أحدث البيانات بهذا الخصوص.

ملحق رقم (2): مسح البنك المركزي (سلطة النقد)

(مليون دولار أمريكي)

ربيع أول - 20	ربيع رابع - 19	ربيع ثالث - 19	ربيع ثاني - 19	ربيع أول - 19	
1205.08	1060.85	981.71	975.49	920.5	صافي الموجودات الأجنبية
1205.08	1060.85	981.71	975.49	920.5	المستحقات على غير المقيمين
0.00	0.00	0.00	0.0	0.0	المطالبات لغير المقيمين
608.35	688.02	593.96	492.65	605.95	المستحقات على شركات الإيداع الأخرى
1.2	1.20	-54.47	2.96	2.95	صافي المستحقات على الحكومة المركزية
3.00	3.00	3.00	3.01	3.01	المستحقات على الحكومة المركزية
-1.81	-1.80	-57.47	-0.05	-0.06	المطالبات للحكومة المركزية
4.53	4.21	5.95	4.86	4.59	المستحقات على القطاعات الأخرى
0.06	0.05	0.11	0.09	0.12	الشركات المالية الأخرى
4.48	4.16	5.85	4.77	4.47	المستحقات على القطاع الخاص
1667.65	1610.99	1386.15	1340.79	1406.37	القاعدة النقدية (1)
1651.63	1593.40	1368.51	1323.05	1388.79	المطلوبات لشركات الإيداع الأخرى
16.02	17.59	17.64	17.74	17.58	المطلوبات للقطاعات الأخرى
3.04	3.03	3.03	3.20	2.97	مطلوبات أخرى لشركات الإيداع الأخرى
0.45	0.45	0.35	0.35	0.35	ودائع وأوراق مالية باستثناء الأسهم مستتاه من القاعدة النقدية
0.02	0.02	0.02	0.02	0.02	ودائع متضمنة في تعريف النقود بمعناه الواسع
0.43	0.43	0.33	0.33	0.33	ودائع مستتاه من تعريف النقود بمعناه الواسع
0.11	0.11	0.00	0.00	0.00	القروض
161.44	153.18	153.32	147.78	141.03	الأسهم وحقوق أخرى
-13.52	-13.47	-15.70	-16.16	-16.72	صافي البنود الأخرى

(1) تمثل جميع وداائع المصارف لدى سلطة النقد.

ملحق رقم (3): مسح المصارف المرخصة في فلسطين (شركات الإيداع الأخرى)

(مليون دولار أمريكي)

ربع أول-20	ربع رابع-19	ربع ثالث - 19	ربع ثاني - 19	ربع أول-19	
3930.8	4365.6	4139.0	3627.0	3924.0	صافي الموجودات الأجنبية
4778.5	5201.5	4928.7	4379.0	4602.3	المستحقات على غير المقيمين
-847.7	-835.9	-789.8	-752.0	-678.3	المطالبات لغير المقيمين
1663.3	1648.3	1408.2	1348.8	1412.8	المستحقات على البنك المركزي
1663.3	1648.3	1408.2	1348.8	1412.8	الودائع الاحتياطية والأوراق المالية
1250.8	1301.8	1085.3	1309.4	965.1	صافي المستحقات على الحكومة المركزية
1627.2	1631.9	1521.6	1617.4	1334.4	المستحقات على الحكومة المركزية
-376.4	-330.1	-436.3	-308.0	-369.3	المطالبات للحكومة المركزية
7948.9	7764.9	7777.4	7640.9	7556.7	المستحقات على القطاعات الأخرى
58.8	57.2	55.9	56.4	62.8	الشركات المالية الأخرى
16.2	18.1	17.6	17.1	12.2	الحكومة المحلية وحكومة الولايات
8.7	8.8	8.6	8.7	8.4	الشركات العامة غير المالية
7865.3	7680.7	7695.3	7558.7	7473.4	المستحقات على القطاع الخاص
595.2	676.4	594.6	499.1	600.9	المطالبات للبنك المركزي
5324.2	5444.5	5281.7	5118.2	5039.8	ودائع القابلة للنقل حسب تعريف النقود بمعناها الواسع
7100.5	7090.7	6833.0	6686.5	6544.2	ودائع أخرى ضمن تعريف النقود بمعناه الواسع
1867.9	1855.2	1818.4	1832.3	1816.4	الأسهم وحقوق أخرى
-94.1	13.7	-117.9	-210.0	-142.6	صافي البنود الأخرى

ملحق رقم (4): مسح البنك المركزي والمصارف المرخصة في فلسطين (شركات الإيداع)
(مليون دولار أمريكي)

ربع أول - 19	ربع ثاني - 19	ربع ثالث - 19	ربع رابع - 19	ربع أول - 20	
4844.5	4602.5	5120.7	5426.43	5135.85	صافي الموجودات الأجنبية
5522.8	5354.5	5910.4	6262.33	5983.55	المستحقات على غير المقيمين
-678.3	-752.0	-789.8	-835.90	-847.69	المطالبات لغير المقيمين
8529.4	8958.1	8814.2	9072.08	9205.42	صافي المطالبات المحلية
968.1	1312.4	1030.8	1303.00	1251.97	صافي المستحقات على الحكومة المركزية
1337.4	1620.4	1524.6	1634.92	1630.17	المستحقات على الحكومة المركزية
-369.4	-308.0	-493.7	-331.91	-378.20	المطالبات للحكومة المركزية
7561.3	7645.7	7783.3	7769.08	7953.46	المستحقات على القطاعات الأخرى
62.9	56.5	56.0	57.27	58.81	الشركات المالية الأخرى
12.2	17.1	17.6	18.15	16.20	الحكومة المحلية وحكومة الولايات
8.4	8.7	8.6	8.8	8.70	الشركات العامة غير المالية
7477.9	7563.5	7701.1	7684.83	7869.74	المستحقات على القطاع الخاص
11601.6	11822.5	12132.4	12552.80	12440.75	مطلوبات النقود بمعناها الواسع
5049.0	51274	5291.2	5453.82	5337.23	النقود القابلة للنقل
6552.6	6695.1	6841.2	7098.98	7103.53	ودائع أخرى
0.3	0.3	0.3	0.43	0.43	ودائع مستثناء من تعريف النقود بمعناها الواسع
0.00	0.00	0.00	0.11	0.11	القروض
1957.4	1980.1	1971.7	2008.37	2029.29	الأسهم وحقوق أخرى
-185.4	-242.2	-169.6	-63.20	-129.31	صافي البنود الأخرى